

➤ مدى ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية:

يهدف إلى التقييم و التنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية، و في حالة حدوث تغيير يجب إخطار الجهة المعنية بالمراجعة، وذلك لضمان قابلية المقارنة على مدار الفترات أو السنوات المالية المتعاقبة.

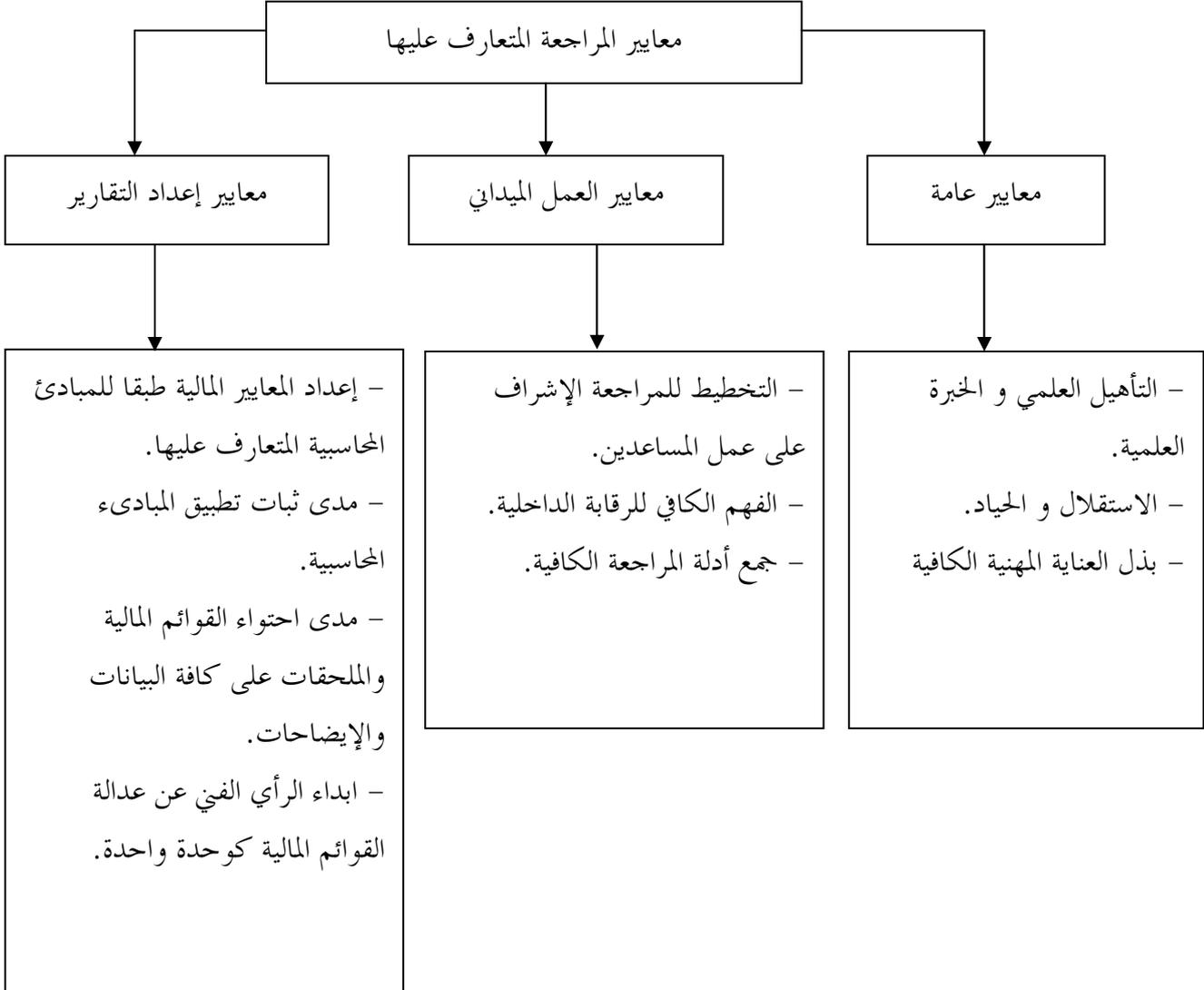
-مدى احتواء القوائم المالية و الملاحظات على كافة البيانات و الإيضاحات:

وهذا يستلزم أن تكون قوائم المالية واضحة لا يوجد فيها أي غموض أو إبهام و إن وجد يجب إيضاحه و الاستفسار عنه من طرف الجهة المسؤولة عنه.

➤ -إبداء الرأي عن عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة:

ونقصد به أن مصادقة المراجع تكون حول كل القوائم المالية حتى يتم التأكد من مدى صحة و مصداقية القوائم المالية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة، ولكن هذا المعيار ليس معناه إبداء الرأي بالموافقة أو الرفض لكن القوائم المالية و محتوياتها في غالب الأحيان لا يمكن للمراجع إعداد موافقة تامة عنها.

المخطط 1-1 : يلخص معايير المراجعة المتعارف عليها :



المصدر : محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقه في الجزائر،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص 19.

المبحث الثاني : ماهية المراجعة الجبائية و علاقتها بالمراجعات الأخرى:

إن التطور الاقتصادي والمنافسة القوية إضافة إلى أهمية وظيفة الجباية بالنسبة للمؤسسة فرضت على هذه الأخيرة تسخير مواردها في المجال القانوني في الجبائي وعليه فإنه على المؤسسة أن تكون على دراية وثيقة بوضعيتها الخاصة القانونية والجبائية لتجنب العبء الحالي الثقيل الناجم نقص فعالية الأداء الجبائي وعليه تطرقنا في المطلب الأول إلى ماهية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية والانتقادات الموجهة إليها.

أما المطلب الثاني فتطرقنا إلى علاقتها بالمراجعات الأخرى والمفاهيم المتشابهة لها.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الجبائية و الانتقادات الموجهة اليها

سلط الضوء في المطلب الأول على أهم التعاريف أعطيت للمراجعة الجبائية وأهمية هذا الصنف من المراجعات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الاول تعريف المراجعة الجبائية :

يتم التمييز في هذا النوع بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية :

النوع الأول : وهي المراجعة التي تقوم بها مصلحة الضرائب إذ تكمل مراجعة السجلات المحاسبية للمؤسسة وما يظهر عليها من معلومات تستند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة بحيث تعمل على معرفة هل أن المؤسسة أثناء إعدادها لهذه السجلات المحاسبية وملاً التصريحات الجبائية عملت بما يشرعه القانون عند معالجة أي عملية أم لا. وإذا وقع خطأ أو انحراف عن هذه التشريعات فإن مصلحة الضرائب تفرض عقوبات مالية متلاحقة حول الأخطاء الموجودة بل قد تذهب مصلحة الضرائب في هذا النوع من المراجعة إلى برمجة ملف

المؤسسة وإخضاعه لمراجعة معمقة حول جميع العمليات تمتد إلى السجلات المحاسبية الخاصة بالسنوات السابقة و فقدان الاستفادة من بعض التخفيضات الجبائية الممنوعة.

النوع الثاني: وهي المراجعة التي تقوم بها المؤسسة بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها إذ تعمل على تكليف إما جهة خارجية (مراجع جبائي) أو داخلية (خلية المراجعة الداخلية) بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه، وهذا من أجل تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة إذ يكفي بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية.

- ويمكن الفرق بين النوعين في أن الأول ينجز عنه عقوبات مالية وفقدان العديد من الامتيازات الجبائية أما النوع الثاني فتكون نتائج المراجعة في شكل تقرير به رأي فني ومجرد اقتراحات.

الفرع الثاني : أهمية المراجعة الجبائية"

- من خلال إعداد تشخيص جبائي للمؤسسة فإن المراجعة الجبائية تسمح باكتشاف نقاط القوة والاستغلال الأمثل لها ونقاط الضعف بهدف تصحيحها .

- من خلال التزامها بإنقاص العبء الضريبي إلى أقصى حد ممكن في أطر قانونية والذي يتم من خلال المراقبة القانونية الجبائية (معرفة القوانين والمراسيم والبيانات.. إلخ) تعطي المراجعة الجبائية للمؤسسة قابلية استعمال الجبائية لفائدتها فهي بذلك تضمن الأمن الجبائي.

- باعتبار أن المراجعة تهدف أيضا إلى خدمة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة باعتبارها تعتمد على مخرجات هذه المراجعة إذ لا يتم الوثوق بها إلا إذا تمت مراجعتها من طرف هيئة محايدة تقوم بفحص انتقادي منظم ودقيق لتلك البيانات وإبداء رأي محايد حول صحتها.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة إليها¹

1- انتقادات حول جزئية المراجعة الجبائية:

باعتبارها عملية تقييم الاحتياجات الجبائية ومدى التزام المؤسسة بتوضيح جزئية أو قصور المراجعة الجبائية على أمور جبائية فهي تمثل جزء من المراجعة المحاسبية لذا لا يمكن وصفها بأنها مهمة مستقلة.

2- انتقادات حول استقلالية المراجعة الجبائية:

فالقيام بالمراجعة المحاسبية يؤدي إلى القيام بمراجعة جبائية باعتبار المحاسبة والجبائية عنصرا مكملان لبعضها البعض فيما يخص الحالة الاجمالية للمؤسسة وذلك بوجود المراجعة القانونية التي تسمح بمراجعة الأحكام القانونية للمؤسسة بما فيها المسائل الجبائية، علما أن الجبائية هي عبارة عن حالة مشتركة بين القانون والمحاسبة

المطلب الثاني : علاقتها بالمراجعات الاخرى و المفاهيم المشابهة لها

يمكن النظر إلى المراجعة الجبائية من وجهتين حيث تعمل المؤسسة على إعطاء هذه الجهة إما إلى مراجع داخلي أو مراجع خارجي إلا أن هذا النوع من المراجعة واجه انتقادات اعتبارها حديثة الظهور تتمركز حول جزئيتها واستقلاليتها.

¹ دستر سعد عبدلي عبد الحق ، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسات العليا في الجبائية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، سنة 2006، ص 55.

الفرع الأول: علاقتها بالمراجعات الأخرى و المفاهيم المشابهة لها¹:

1- علاقتها بالمراجعات الأخرى :

1-العلاقة بين المراجعة الجبائية والمراجعة المحاسبية :

لا يختلف هذان النوعان من المراجعة من الناحية المنهجية المتبعة في عملية المراجعة بحيث يعتمد المراجع في كلا النوعين على لنظام المعلومات المطبق في المؤسسة، كما أن في كل من النوعين يعتمد على قوانين ومبادئ ومجموعة من القواعد المحاسبية والجبائية أثناء القيام بعملية المراجعة فمثلا في الجزائر نوع الاهتلاك بمعدل ثابت أو بمعدل متناقص أو بمعدل متزايد في الغالب المعدل الثابت إلا بعد طلب المؤسسة عن المصادقة من إدارة الضرائب بتطبيق المتناقص أو المتزايد. فهنا كلا من المراجع المالي والجبائي سوف يقوم بعملية مراجعة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك وفقا لهذه التشريعات فلا نجد أي اختلاف.

وبصفة عامة فالمراجعة المحاسبية تحدد الأسس التي يعتمد عليها المسير الجبائي في إعداد التصريحات الجبائية من خلال المصادقة على سلامة رقم الأعمال وكذا النتيجة المحققة للذان يمثلان الأسس الخاضعة للضريبة بمعنى أن المعطيات المحاسبية هي أساس تحديد الوعاء الضريبي.

2-العلاقة بين المراجعة الجبائية والمراجعة العمليات:

تتجلى العلاقة بين المراجعة الجبائية ومراجعة العمليات إذا كان هدف من النوعين متكاملان، بحيث أنه تعتبر مراجعة العمليات أوسع نطاقا من المراجعة الجبائية من حيث مادة المراجعة بحيث تشمل مراجعة العمليات جميع الوظائف و جميع العمليات التي بالمؤسسة، ونلاحظ هذا التكامل إذا كان من بين العمليات التي يتم مراجعتها تتعلق بأمور جبائية فنجد أن مراجعة العمليات حينها تستفيد من المراجعة الجبائية والعكس صحيح.

¹ الأستاذ زرواق حواس فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، ، مداخلة للإجابة عن التساؤل، كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة القرارات التمويلية السليمة والرشيده من قبل المسير ، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة ، سنة 2010.

وقد لا نلاحظ هذا التكامل بين النوعين في حالة تعدت مراجعة العمليات بأمر جبائية، أين يتجلى الاختلاف بين النوعين، وتتضح جزئية أو قصور المراجعة الجبائية على أمور جبائية.

أما إذا قارنا بين مراجعة العمليات والمراجعة الجبائية التي تتم على مستوى مصالح الضرائب والمراجعة الجبائية التي تتم من خلال مراجع داخلي أو خارجي، فإننا نجد في المقارنة مع المراجعة الجبائية على مستوى مصالح الضرائب أن هذه الأخيرة قد ينجر عنها عقوبات مالية وفقدان امتيازات، أما مراجعة العمليات فينتج عنه رأي في شكل تقرير حول مدى سيرورة العمليات في المؤسسة، كما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة لأكثر صوابا وأقل احتمال للخطأ.

أما علاقتها- مراجعة العمليات- مع النوع الثاني من المراجعة الجبائية فإنها تكمن في كون أن كلا من النوعين يستفيد من بعضهما إذا كانت العمليات موضوع المراجعة متشابهة إلا أن الاختلاف بين هذين النوعين أن مراجعة العمليات تتسع فيها دائرة المراجعة إلى نطاق أبعد مما هو جبائي حيث تمتد إلى قضايا تمويله تسييرية، أما المراجعة الجبائية فيزيد التركيز على الجانب الجبائي بحيث يتم التدقيق وبصفة معمقة حول التسجيلات المختلفة ويعتمد في ذلك على التشريعات الجبائية.

- الفرع الثاني : علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها

1 - المراجعة والاستشارة الجبائية: يمكن للمراجع التعبير عن رأيه بتقديم توصيات في حدود مهمته، فهو يقترح حلول للمشاكل الجبائية التي اكتشفها خلا أداء مهمته أما الاستشارة فهي تتم دون عملية مراجعة مسبقة لأن المؤسسة بإمكانها استشارة خبراء في مجالات مختلفة كالجبائية أو المحاسبة مثلا حول نقطة معينة أو مشروع معين دون أن تكون مسبقة بعملية مراجعة، إذن فالاختلاف في المراجعة الجبائية والاستشارة الجبائية

هو أن المستشار الجبائي يعلم مسبقا بالمشاكل التي يقترح لها حلولاً على عكس المراجع الجبائي الذي يكتشفها خلال عملية التحقيق التي يقوم بها.

2- المراجعة والتسيير الجبائي: يمثل التسيير الجبائي المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام دكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجباية في الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات أما المراجعة الجبائية فهي تقدير مدى استعمال المؤسسة للأدوات القانونية والجبائية معا وهذا من خلال التحقيق من أن هذا الاستعمال يسمح للمؤسسة بالوصول إلى حل جبائي ملائم والذي يجعلها تسلك طريقاً أقل خضوعاً للضريبة.

3- المراجعة والتحقيق الجبائي :

من خلال سير مهمة كل منهما يمكننا القول أن المراجعة الجبائية والتحقيق الجبائي هما شيء واحد إلا أن التحقيق الجبائي الذي تقوم به إدارة الضرائب يمكن أن ينتج عنه عقوبات مترتبة عن عدم الانتظام أما المراجعة فتهدف إلى اكتشاف عدم الانتظام لتجنب العقوبات لاحقاً.